20020719-00019-2 ٢٠٠٢/٧/١٩ السفير

لجنة الأهالي عازمة على مقابلة الأسد

المعتقلون اللبنانيون في السجون السورية مؤشرات سورياً... وتعتيم رسمي لبنانياً

لا تزال قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية ملفا مفتوحا على كل الاحتمالات، ذلك ان هناك الكثير من المؤشرات الرسمية السورية والاهلية اللبنانية التي تعطي مدلولات ايجابية لامكان حله، الا ان التعامل الرسمي اللبناني معه يجعله أملا صعب التحقق لدى الاهالي ولجان حقوق الانسان المتابعة.

وثمة العديد من الاشارات التي تثبت قانونا وجود معتقلين في سجون سوريا، منها رسالة السفارة السورية في استوكهولم الى منظمة العفو الدولية والتي تؤكد فيما وجود ثلاثة لبنانيين لم يذكروا في اللائحة التي أعلنها المدعي العام التمييزي القاضي عدنان عضوم في كانون الاول ٢٠٠٠ واعترف فيما بأن ملف المعتقلين اللبنانيين قد أقفل وتلا ٩٥ اسما لا يزال اصحابها في سوريا لانهم ارتكبوا جرائم على الاراضي السورية.

وتتلخص الاشارة الثانية بكلام الرئيس السوري بشار الاسد امام مجلس النواب الفرنسي ان لا وجود لمعتقلين لبنانيين في السجون السورية، واستعداده للبحث في طلبات الحكومة اللبنانية اذا وجدت.

اما لبنانيا، فهذه القضية تراوح بين محورين، محور اللجان الاهلية والمنظمات الانسانية، والمحور الرسمي المنقسم بدوره الى رأيين تحت مظلة الحكومة.

على المحور الاول، استطاعت لجنة اهالي المعتقلين والمؤسسات الانسانية والحقوقية المتعاطفة معهم اثبات حقائق وتقديم مستندات الى السلطة السياسية ولجنة تقصي الحقائق تفيد بحقيقة وجود معتقلين لبنانيين داخل السجون السورية، ومن هذه الحقائق ان لائحة الـ٩٥ اسما ليست لأسماء معتقلين لبنانيين متهمين بارتكاب جرائم على الاراضي السورية بدليل ان بين هذه الاسماء جوزف أمين حويص وهو مواطن لبناني تعرض لحادث سير على طريق ضهور الشوير – بولونيا أدى الى مقتل عسكريين سوريين اثنين، وأجريت محاكمته امام المحكمة

– التتمة في الصفحة ٢١ –

20020719-0001b-12

لجنة الأهالي عازمة على مقابلة الأسد

تتمة المنشور في الصفحة ١٤

العسكرية اللبنانية الاولى برئاسة العقيد سليم الخوري، وذكر فيما مكان الحادث.

وعلى المحور الرسمي تنقسم ادارة هذا الملف بين تعاطي لجنة تقصي الحقائق وسائر المسؤولين السياسيين. ذلك ان اللجنة منبثقة من مجلس الوزراء برئاسة وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية فؤاد السعد وعضوية المديرين العامين للأمن العام اللواء جميل السيد، ولأمن الدولة اللواء ادوار منصور ولقوى الامن الداخلي اللواء مروان زين ومدير المخابرات في الجيش ريمون عازار والمدعي العام التمييزي وممثل لجنة حقوق الانسان في نقابة المحامين عبد السلام شعيب.

وتكمن معضلة هذه اللجنة في تركيبتها التي تحوي اعضاء مقتنعين إبداء وتصريحا بأن هذا الملف قد اقفل ومنهم السيد وعازار اللذان صرّحا بذلك في بكركي امام البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير العام المنصرم، وعضوم الذي أعلن في مؤتمره الصحافي في كانون الاول ٢٠٠٠ اقفال هذا الملف اثر الافراج عن ٥٤ معتقلا من السجون السورية.

هذه التركيبة ظهرت في وضوح في "عدم القرار" الذي أعلنه الوزير السعد اثناء التصريح عن نتائج أعمال اللجنة بعد مرور ١٨ شهرا على تشكيلها ولكنه ابقى الامل مفتوحا اذ اعترف بوجود معتقلين في السجون السورية نتيجة الادلة والمعلومات التي قدمها الاهالي والتي تثبت حقيقة مطالبهم.

اما سائر المسؤولين السياسيين فتراوح اراؤهم بين متعاطف مع حل هذا الملف ومقتنع بضرورة اقفاله لعدم وجود الادلة. وهذه الفئة تدعم اراءها بوجود اتفاق قضائي لبناني – سوري موقع في شتورة، يسمح بتبادل المعتقلين. ولكن بحسب الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتقرير وزارة الخارجية الاميركية فان هذه الاتفاقات لا تخول الحكومة السورية اعتقال اللبنانيين سرا على الاراضي اللبنانية، لان ذلك يعتبر منافيا لوظيفة القانون الحقيقية وهي حماية الحريات والحقوق.

ولعل ابرز المبشرين باقفال هذا الملف هو رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي اعلن في فندق بريستول في ١٢ تموز الجاري ان السلطات السورية اطلقت جميع المعتقلين اللبنانيين في سجونها.

ويبقى السؤال: ما صلاحية لجنة تقصي الحقائق اذاً؟

اثر هذا التطور في الملف المقترن بتعاطي السلطة معه، عقدت "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني" ممثلة بنعمان ابي انطون، وجمعية "دعم المعتقلين اعتباطا" (سوليدا) ممثلة بوديع الاسمر، و"منظمة حقوق الانسان الجديد، انترناسيونال" ممثلة بايلي ابو عون، وجمعية "دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين" (سوليد)، مؤتمرا صحافيا امس في مكتب مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني في ستاركو، في حضور ممثلين للجنة اهالي المعتقلين.

واكد ابي انطون ان مؤسسات حقوق الانسان "لا تتملق اي سلطة ولا تتناحر معها، ولا تتعاطى الامور السياسية ولكن غايتها رفع الانتهاكات التي تلحق بحقوق اي انسان"، معتبرا "ان اقفال اي موضوع حقوقي مثار وخصوصا موضوع المجهولين اللبنانيين في سوريا، لا يمكن ان يقفل ما لم تعرف الحقيقة مهما كانت".

وتلا عاد بيانا باسم المجتمعين اعربوا فيه عن "اسفهم لرفض الدولة اللبنانية القيام بمعالجة جدية لملف ضحايا الاخفاء القسري والاعتقال الاعتباطي في لبنان، بما فيه ملف اللبنانيين المعتقلين في شكل سري وغير قانوني في السجون السورية".

ورحبوا بـ"اعتراف لجنة تقصي الحقائق بوجود لبنانيين لا يزالون معتقلين في السجون السورية"، لكنهم "اسفوا لرفضها التدخل لدى السلطات السورية من اجل اطلاقهم او جلاء مصيرهم". واستنكروا التصريح الذي ادلى به الرئيس الحريري مذكرين بـ"ان لبنان وقع الاعلان العالمي لحماية كل الاشخاص من الاخفاء القسري الصادر عن الامم المتحدة عام ١٩٩٢ الذي يلزم الدول، في المادة ١٣ منه، التحقيق عند حدوث حالة اخفاء قسري حتى لو لم يتم تقديم شكوى رسمية".

وطالبوا بـ"التعاطي الجدي" للجنة تقصي الحقائق التي يترأسها الوزير فؤاد السعد "مع كل ملفات ضحايا الاخفاء القسري والاعتقال الاعتباطي وفي شكل خاص ملفات الذين اعتقلوا على يد القوات السورية العاملة في لبنان، وذلك عبر التحقيق والتقصي وليس الاستماع فقط". كما دعوا السلطات السورية وعلى رأسها الرئيس بشار الاسد الى "استجابة مطالب اهالي المفقودين والمعتقلين عبر الافراج الفوري عن جميع المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، وقبول تعاطي هذا الملف بواسطة لجنة دولية مستقلة تكون مهمتها كشف مصير جميع اللبنانيين الذين اعتقلوا في لبنان ونقلوا الى سوريا".

يذكر ان المطالبة باللجنة الدولية المستقلة اتت بعد رفض سوريا توصية لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة بانشاء لجنة سوريةمستقلة تقوم بالتحقيق في حالات الاخفاء القسري ومحاسبة المسؤولين الامنيين المتورطين، وذلك اثر اجتماعها في اذار ٢٠٠١ واعلانها في ٦ نيسان من العام نفسه فشل السلطة السورية في اعطاء تفسيرات حول موضوع المعتقلين اللبنانيين في سجونهم.

وتناول ابو عون طريقة تعاطي السلطات اللبنانية مع الملف، مشيرا الى "ضرورة الاجابة عن المعلومات التي قدمتها اللجان، والكف عن ممارسة التهويل على الاهالي، واعطاء اللجنة صلاحية التعاطي المباشر مع الدولة السورية".

واعلنت لجنة اهالي المعتقلين عزمها على مقابلة الرئيس الاسد الاثنين المقبل، ودعت الدولة الى "عدم الوقوف في وجه تحرّكها"، علما ان الوزير السعد نصحها بالتريث في الزيارة.

«الدبور» ٣٢ صفحة ابتداء من هذا العدد

اسبوعية، سياسية، انتقادية

- كارلوس في رسالة جديدة لـ«الدبور» يشرح تاريخ العمليات الاستشهادية
- البؤر الامنية الى متى ؟
- من رفيق الى وليد حمامة بالايد... ولا عشرة عالقرميد
- جنبلاط يسعى الى تشكيل «حركة وطنية» جديدة

وغيرها من الاخبار المفيدة والطريفة

كل جمعة الضحكة بـ ٢٠٠٠ ليرة بس

"لجنة متابعة قضية الصدر"

ترأس نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الامير قبلان في مقر المجلس اجتماع "اللجنة الوطنية الموسعة لمتابعة قضية الامام المغيب السيد موسى الصدر ورفيقيه".

وصرّح الوزير مروان حماده بعد اللقاء: "عقدت اللجنة الوطنية الموسعة لمتابعة قضية الامام المغيب السيد موسى الصدر ورفيقيه اجتماعاً برئاسة المفتي قبلان، واطلعت على عدد من الوثائق ومعلومات ستضم الى الملف حيث تتم متابعة القضية على اكثر من سكة ديبلوماسية وقضائية وعبر اتصالات بشتى الاتجاهات. وقررنا ان نتابع هذه الاجتماعات في ضوء بعض الخطوات التي سيقوم بها المفتي قبلان، وكذلك الوزراء في عداد هيئة المتابعة".

• دعا مكتب شؤون الحج في المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى كل من يرغب في القيام بمهمة معرّف للحجاج الى تسلم الاستمارات الشخصية المتعلقة بضرورة حضورهم دورات تدريبية.

تقدم الطلبات في مقر المجلس على طريق المطار من أول آب المقبل حتى ١٥ منه.